منذ نشأته ، اي انه اقتصاد تابع ، يتحمل اعباء امنية كبيرة ، تؤثر على مجمل نشاطه ونفقاته ، الا انه يتمتع بمجالات عمل واسعة على الصعيد التجاري ، رغم المقاطعة العربية، يمكن ان يستفيد منها في المستقبل في تصريف بضائعه وتشجيع صادراته · وهذه هي الخلفية التي انطلقت منها سياسة ليكود الاقتصادية الجديدة ·

سياسة اقتصادية جديدة مبنية على الاقتصاد الحر

بعد تسلم ليكود السلطة كان واضحا ان تغييرا سيحدث في السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، نظرا للاختلاف الكلي بين عقيدة اليمين الاسرائيلي المبنية ، كما ذكرنا ، على تبني اسس الاقتصاد الحر كوسيلة لحل مشاكل اسرائيل الاقتصادية ، وبين عقيدة الاحزاب العمالية التي حكمت اسرائيل منذ قيامها ، والمبنية على توجيه الاقتصاد والتدخل في مساره، بما يتناسب مع وضع اسرائيل سياسيا وامنيا ·

لم تسارع الحكومة الاسرائيلية الى تطبيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية الجديدة حالا بعد تشكيلها ، وانما اخذت متسعا من الوقت ، لتهيئة الظروف المناسبة لذلك تدريجيا · فقد واصلت في البداية اتباع سياسة الحكومة السابقة ، واتخاذ مختلف الاجراءات القديمة للحد من تأزم الوضع الاقتصادي وخصوصا كبح التضخم المالي الذي تفاقم ابان حملة الانتخابات للكنيست · استمرت الحكومة في تنفيذ عمليات التخفيض الزاحف لقيمة الليرة ، واتخذت في منتصف تموز الماضي عدة قرارات « لتصحيح المسار الاقتصادي » ، رفعت بموجبها اسعار بعض المواد الخام وتكاليف الخدمات بنسبة ٢٥ ٪ ، كأسعار المحروقات والبريد واجور النقل وغيرها ، وخفضت في المقابل الدعم الموجه لسلع التصدير والمساعدات الاجتماعية والتعليم · وذكر بيغن ان هذه الاجراءات ستعمل على كبح التضخم تمهيدا لخفضه ، وعلى زيادة الصادرات وتقليص الواردات · ولكن النتيجة كانت عكس ذلك ، فالتضخم لم يكبح بل استمر في الارتفاع ليصل الى حوالي ٣٥٪ ، كما لم تتغير اوضاع الركود الاقتصادي وانخفاض الانتاج · وبالنسبة للاستثمارات ، التي كان تشجيعها الهدف الاساسي من وراء تلك الاجراءات ، فأنها لم تزدد بل انخفضت بصورة ملحوظة خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٧ ، « ويتضح ذلك من الاحصاءات التي نشرها بنك التنمية الصناعية لسنة ١٩٧٦ والنصف الاول من سنة ١٩٧٧. فقد وافق البنك على استثمار ١ر٧ مليار ليرة في مشروعات جديدة خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٧ مقابل ٥١٣ مليون ليرة خلال الفترة المقابلة من سنة١٩٧٦ ولكن شركة الكهرباء منحت من ذلك المبلغ ١ر٢ مليار ليرة ، اي ان المبلغ الفعلي هو ٥٠٠ مليون ليرة · اضف الى ذلك ان قيمة العملة انخفضت بنسبة ٣٠٪